مجلة الحقيقة
مجلد: 17 عدد:03 – سبتمبر 2018 (العدد 46 من التسلسل السابق)
ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية

The problematic relationship between civil society and democracy in the Arab region.

تاريخ ارسال المقال: 2018/02/03
تاريخ قبول المقال:2018/09/25 تاريخ نشر المقال:2018/09/30

- د. عنترة بن مرزوق أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص تنظيم سياسي وإداري،saidsaed1830@gmail.com
- د. ملاح السعيد،أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص علاقات دولية،Mellah.said@gmail.com

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل وتحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية، الديموقراطية كآلية حكم تتأسس على احترام خيارات القوي المدنية والاجتماعية، والمجتمع المدني كفاعل اجتماعي يقوم بتأطير الحركات الاجتماعية، غير أن هذه العلاقة تبدو أكثر تعقيدا في الحالة العربية، بسبب غياب ديمقراطية حقيقية تسمح بميلاد مجتمعات مدنية مستقلة عن الدولة.

هذه العلاقة المعقدة بين المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية كانت أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى ضرورة البحث في هذا الموضوع الذي يثير العديد من الإشكاليات البحثية ليس على مستوى الممارسة فقط ولكن حتى من الناحية النظرية أيضا.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ; المجتمع السياسي ; الانتقال الديمقراطي ; المجتمع– السلطة– الاستقلالية– الفكر العربي.

Abstract :
This study attempts to analyze and determine the nature of the relationship between civil society and democracy in the Arab region, democracy as a governance mechanism based on respect for the choices of civil and social forces, and civil society as a social actor framing social movements, but this relationship seems more Complex in the Arab case because of the absence of a true democracy allowing the birth of civil societies independent of the state .
This complex relationship between civil society and democracy in the Arab region was one of the most important reasons for the need to research this subject, which raises many research problems not only at the level of practice but even theoretically.

Keywords: civil society; The political community; Democratic transition; Society-power-independence.

I مقدمة:

تحيلنا الكثير من الأدبيات المهتمة بدراسة علم الانتقال الديمقراطي إلى إن ميلاد المجتمع المدني في المجتمعات الغربية كان ميلادا طبيعيا تواكب مع بداية نشوء الديمقراطية، فهو نتاج تفاعل أفقي عمودي (المجتمع– السلطة)، في حين أن الأدبيات السياسية التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات في الحالة العربية تكشف أن ميلاد المجتمع المدني العربي كان ميلادا سلطويا بامتياز، فهو لا يعدو إلا أن يكون مجرد واجهة لإصلاحات شكلية اعتمدتها النظم السياسية العربية من أجل التعبير عن ديمقراطية الواجهة حتى تضمن لنخبها الحاكمة الاستمرار والاستقرار، ولذلك فالمجتمع المدني وإن كان وسيطا بين المجتمع والدولة في الغرب، إلا أنه في الحالة العربية يعاني تبعية مطلقة للدولة جعلت منه مجرد مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

و إذا كان المجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية، فإن حالة الاستعصاء الديمقراطي التي يشهدها الوطن العربي أدت الى فرض هيمنة مطلقة للدولة على تنظيمات المجتمع المدني، مما جعل من هذه الأخيرة خادمة للسلطة وليس مدافعة عن مصالح الشعب.

انطلاقا من كل هذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للإجابة عن بعض الإشكالات البحثية التي تثير الكثير من القلق المعرفي لدى الباحثين المهتمين بدراسة موضوع إشكالية علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، والذي يعتبر من أهم الإشكالات الكبرى التي اهتمت بها الدراسات السياسية،وانطلاقا من ذلك حاولنا طرح **الإشكالية الرئيسية التالية:**

ماطبيعة العلاقة القائمة بين تنظيمات المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** التي نوردها فيمايلي فيمايلي:

– إذا كانت نشأة المجتمعات المدنية في المجتمعات الغربية متواكبة مع النضال من أجل الديمقراطية، ففي ظل حالة الاستعصاء الديمقراطي التي يشهده الوطن العربي هل يمكن الحديث عن مجتمعات مدنية؟ بعبارة أخرى هل يمكن الحديث عن ميلاد مجتمعات مدنية عربية بلا ديمقراطية؟ ولماذا لم يحدث للمجتمع المدني العربي ما حدث للمجتمع المدني الغربي؟ وكيف يمكن تفسير هذا الاستثناء العربي؟

– هل استطاعت المجتمعات العربية إقامة مجتمعات مدنية مستقلة عن مجتمعاتها السياسية في ظل بيئة تعاني حالة عجز ديمقراطي؟ وهل لطبيعة الدولة وتكويناتها السياسية والمؤسساتية في المنطقة العربية تأثير على فاعلية تنظيمات المجتمع المدني؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤلات من خلال التركيز على أنماط التفاعل والتأثير بين الديمقراطية والمجتمع المدني في المنطقة العربية، وذلك بتناول العناصر التالية:

– أهمية المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

- إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.
- إشكالية تحديد مفهوم الديمقراطية.
- واقع المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية في المنطقة العربية.
- المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية:بين المعيقات والآليات.

والهدف من تناولنا لهذه الدراسة يكمن في محاولة تقديم رؤية واضحة المعالم حول واقع المجتمع المدني في المنطقة العربية وطبيعة الأدوار التي يلعبها في ظل حالة الاستعصاء الديمقراطي التي تعاني منها العديد من الأنظمة السياسية ، وتقديم بعض الآليات التي يمكن من خلالها أن يصبح فاعلا أساسيا مساهما في تنمية المجتمع بعيدا عن الأدوار المناسباتية التي يضطلع بها حاليا.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد الطبيعة العلائقية بين تنظيمات المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية، وانطلاقا من أن اختيار المنهج المناسب للدراسة تتحكم فيه طبيعة الموضوع، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، وذلك من خلال

وصف طبيعة العلاقة، والبحث في تفاصيلها وتقديم صورة واقعية عن أهم عقباتها، وعرض بعض الاقتراحات الكفيلة ببناء علاقة أكثر توازنا. إضافة إلى اعتمادنا على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الحالة العربية.

II - أهمية المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية.

يعتبر المجتمع المدني عنصرا رئيسيا ومساهما فعالا في تسيير المجتمعات الديمقراطية، إذ يلعب دور الوساطة بين الأفراد والدولة، فيعمل على الحد من ديكتاتورية هذه الأخيرة وتسلط مسئوليها، وهذا لا يعني أن يكون بالضرورة معارضا لها كما أشار إلى ذلك باتريك شابالPatrick Chabal، ولكن يتغير موقعه في المجتمع ويختلف موقفه من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجارية فيه حسب طبيعته وطبيعة نظام الحكم السائد وكذا شخصية الحاكم القائد، إضافة إلى مساحة الحرية والاستقلالية

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

التي يتمتع بها، فكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة ويعمل في بيئة تسودها الحرية والشفافية كلما كان تأثيره في المجتمع أكبر وكان تعبيره عن انشغالات أفراده وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم أوسع، وهذا ما يجعله قادرا على التغلغل في أوساط المجتمع وتعبئة أفراده، والتوغل في أغلب مناطق الوطن والمساهمة في تحقيق تنميته وازدهاره واستقراره.

III إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.

يشكل المجتمع المدني أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي Transitologieوفي المقاربات الكوسموبوليتانية الجديدة Neo-Cosmopolitanisme خاصة ما تعلق بدورها في تكريس التصورات الغربية حول المبادئ و القواعد والحركيات السياسية الليبرالية الروح والتوجه، كما يشكل بناءا متضاربا على المستوى الإبستيمولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته[1]، فتعددت تعريفاته وتوسعت النقاشات الدائرة حوله، وازدادت استخداماته وتشعبت مكوناته وتباينت شروطه وكبر دوره وارتفعت مكانته حتى صار عنصرا حيويا وطرفا بارزا في تسيير المنظومة المجتمعية وتنظيم العمل الجمعوي في العديد من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية وتعرضت لاجتياحات عولمية، وهذا ما جعله يطرح بعض الإشكاليات العلمية ويثير اختلافات إيديولوجية ويعرف فوضى مصطلحية خاصة مع ضبابية أهدافه وعدم الاتفاق حول تعريف جامع مانع له، يزيل تلك الحساسية التي يثيرها في نفوس أولئك المعارضين له والمشتكين من تحيزه وعدم حياديته، وكذا المشككين في مدى فعاليته في تكريس الحكم الرشيد، وقبل تناول هذه النقطة بالتحليل والتفصيل لابد من التطرق بداية إلى بعض التعريفات التي قدمت له.

فمؤسسات المجتمع المدني تشير إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى. ومصطلح المجتمع المدني ليس مصطلحا حديثا، فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد

[1] أمحند برقوق، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية**". من موقع: berkouk-mhand.yolasite.com/.../ ...

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، ومن بعد تطور المفهوم تطورا كبيرا على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة.[1]

فهي أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، فهي مؤسسة المؤسسات كما يقول مارسيل بريلوM.Prelot، ذلك أنها تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنضوي تحت أي منها، بل هي أصلب المؤسسات وأشدها، وإذا ما وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنتظم لمؤسسات مترابطة. وهي تحتوي مؤسسات ثانوية وفئات محلية وخاصة...فالدولة هي الشكل الأهم والأبرز والأكمل للحياة الاجتماعية، وهي من صنع إرادة الإنسان وعقله، وهي الظاهرة السياسية الأساسية التي ينتظم في إطارها العمل السياسي، فهي التي تنظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض، كما تنظم علاقاتهم بها بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة، وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى عبر العمل الدبلوماسي والمنظمات الدولية[2].

ولاشك أن الحديث عن المجتمع المدني والديمقراطية يقودنا إلى الحديث عن العلاقة بينهما، لكن قبل ذلك سنحاول تناول تعريفات المجتمع المدني في المجال العربي، وذلك لما يثيره من جدل واختلاف سواء على مستوى الطروحات المعرفية أو على مستوى الممارسات الواقعية.

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 178.

[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**. ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص ص108-109.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

رغم الاختلاف بين الباحثين والكتاب حول تعريف المجتمع المدني إلا أن المفكر العربي محمد عابد الجابري اعتبر أن هناك بديهية وواقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك ينشؤها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها.[1]

ولذلك فقد اعتبر أن البحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الأقطار لابد أن ينطلق من النظر في وضعية المدن في ذلك القطر: هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها...أم أن المجتمع البدوي/ القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره، ثم يجيب عن ذلك بقوله: الأكيد أن في الوطن العربي مازالت البادية والأرياف هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديمغرافية ليس في الجبال والسهول والصحاري والقرى والأرياف وحسب بل في المدن نفسها نتيجة الهجرة من البادية إلى المدينة.[2]

وهذا ما أشار إليه أسامة عبد الرحمان حينما قال: إن في الوطن العربي، رغم المظهر البراق للمدن، والواجهة العصرية للبنى التحتية والمرافق...فإنه عند الغوص في أعماق المجتمع، أو على الأقل تجاوز القشرة المظهرية والولوج قليلا تحت السطح البراق، تبدو مظاهر وظواهر شتى تستحق التأمل. هذه الساحة كانت قبل برهة من الزمن غارقة في البداوة والبدائية. ولبست رداء الحضارة الجديدة. ودخلت إلى العصر من أوسع أبوابه ورغم ولوجها هذه الساحة، لم تخلع بدائيتها وبداوتها، فهي متأصلة عميقة الجذور منهجا

[1] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 116.

[2] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 189.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وسلوكا، ورغم أنها لم تأخذ من الحضارة إلا مظهرها وشيئا من قشورها ولم تدخل أبواب العصر، ولكن العصر اقتحم عليها أبوابها وأقحمها في نتاج تستقبله ولا تشارك فيه فإن كل ذلك خلق خلخلة كبيرة وازدواجية عظيمة واختلالا غير مسبوق.[1]

وإذا كان المجتمع المدني في المجال الغربي قد تحقق عبر سيرورة من التراكمات التاريخية والرهانات السياسية والصراعات الاجتماعية والدراسات الفلسفية، حيث التعالق قائم وضروري بين المجتمع المدني والديمقراطية منذ القرن السابع عشر، فترة تدشين التفكير والعمل في العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب، فإنه في المجال العربي تم توظيفه توظيفا سياسويا، فهو نابع من ضغط الرهانات المصلحية والصراعات السياسية ولم يكن توظيفا سوسيوثقافيا أبدعته نخبة ثقافية استجابة لحركية وديناميةٍ قوى اجتماعية صاعدة، كما عبرت عن ذلك التوظيفات الفلسفية المبدعة والمتغيرة لهذا المفهوم مع روسو، هيغل، ماركس وغرامشي، التوظيف في المجال العربي هو توظيف نابع من صراعات أفقية داخل النخب وغير نابع من صراعات عمودية تتحرك من أسفل المدني إلى أعلى السياسي، من التجمع المهني والسكني الصغير إلى قمة السلطة السياسية، مرورا بوساطات تتمثل في الجمعيات الثقافية والسياسية والحقوقية.[2]

وهذا ما دفع الدكتور طاهر لبيب إلى القول: إن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ (كما حصل لهذا المفهوم في الغرب) وهذا سبب الحرج العلمي في استعماله، إن الاستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي ولا

[1] قدوسي محمد، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربيع الطاقوي**. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية–ناشرون، 2015، ص80.

[2] محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي). **مجلة عالم الفكر**، المجلد 36، أفريل–يونيو 2008، ص ص 25،31.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته، حتى الدولة التي نشأ ضدها تستعمله لتحديد من هم أعضاؤه ومن هم خارجون عنه.[1]

ولاشك أن هذا الاغتراب التأسيسي لتنظيمات المجتمع المدني باعتبارها وليدة بيئة غربية تختلف مع البيئة العربية في المنطلقات الحضارية والعادات والأعراف المجتمعية، والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية، والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو الذي دفع إلى تعدد الاتجاهات التي تنظر إليها، بين قابل بها، ورافض لها، وداع إلى عربنتها، وهذه أحد أهم الإشكاليات التي أثيرت حول مفهوم المجتمع المدني في المجال العربي.

ولذلك فقد حذر ايكي ekeh من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية إلى السياق العربي[2]، فهو يمثل في نظر العديد من الباحثين المشروع الليبرالي الغربي بأبعاده المختلفة، فهو يتبنى الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي باعتبارها تمثل أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ، كما يستند إلى الفلسفة الفردية النفعية كأيديولوجية ويعتمد على الديمقراطية الليبرالية كأفضل نظام سياسي، ويستند رافضو تطبيق المجتمع المدني في البلدان العربية إلى الاعتبارات التالية:[3]

[1] غازي الصوراني، **التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل** – الجزء الثاني. نقلا عن: المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 357. من موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488

[2] حمدي عبد الرحمان، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي، في كتاب: حمدي عبد الرحمان وآخرون، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي**. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004،ص 19.

[3] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا. **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير**، تخصص الدراسات الافريقية. جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص 42- 43.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

- إن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية.

- إن التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية.

- إن المجتمع المدني بصيغته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة يصطدم لا محالة بالعلاقات التقليدية السائدة في الدول العربية من خلال الأنماط القبلية والطائفية والعشائرية.

بينما هناك تيار آخر ينادي بعدم مناقشة قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منها، ولكنه ينادي بمحاولة تكييفه مع البيئة العربية في محاولة لفرض منطق الخصوصية، ولذلك فقد أطلق دعاة هذا الاتجاه على المجتمع المدني مصطلح المجتمع الأهلي الذي يعتبرونه تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية، غير أن ذلك يمثل في نظر التيار الذي يروج إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية فكرة غير صحيحة، لأن المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف، كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة، ومن ثم فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية. والشكل التالي يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:[1]

المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
قاعدة تنظيمية مؤسساتية- سلطة عمومية	النقابة- الرابطة الحقوقية- الاتحاد الطلابي-	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

[1] المرجع نفسه، ص ص 43-45.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

معروضة للتداول- مبدأ المصلحة- العلاقة الديمقراطية.	الجمعية النسائية- المنتدى الاقتصادي والثقافي.	بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشؤها المجتمع بغية الدفاع عنه بالقدر الضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية، في هذا تشترك أهداف المؤسستين مع اختلاف في طريقة العمل
قوام سلطوي- تراتبية السلطة هرمية (محمية بالدين والعرف)- التضامن العصبوي- قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء.	القبيلة- العشيرة- الطائفة -المذهب- العائلة- الزوايا- الفتوى- التربية- التعليم- العلماء	

شكل يوضح التقاطع والتمايز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي. من مرجع:
خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا. **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير**، تخصص الدراسات الافريقية. جامعة الجزائر 03، 2011.

IV إشكالية تحديد مفهوم الديمقراطية:

حينما يتكلم الجميع عن الديمقراطية يعتقدون بأنهم يتكلمون عن مضمون واضح وجلي، فالمشكلة الكبرى التي تواجهنا إذا هي إدعاؤنا جميعا بأننا نعرف عما نتكلم.

تقر الأدبيات الديمقراطية بأن هناك مضمونا معياريا Normative ومضمونا وصفيا Disruptive للديمقراطية، ولا يجب أن نبحث لهما عن تواجد فعلي في نفس الوقت، لذلك فأي محاولة للتعريف يجب أن تراعي ثلاث معطيات أساسية: [1]

- يجب وضع فرق دائم بين الأهداف وواقع الديمقراطية.

- هذا التفريق لا يلغي التفاعل بين الأفكار والوقائع لأن الديمقراطية بدون أفكار لا يمكن أن تتحقق وكل وصف ديمقراطي لا يمكنه أن يتحقق بدون ممارسات.

- وبالرغم من علاقة التكامل بين الوصف والتوجه المعياري فإنه لا يجب التركيز على عدم التمييز بينهما، لأن الأفكار الديمقراطية لا يمكنها أن تحدد الأفعال والحقائق والعكس صحيح، كما أن أي ممارسة ديمقراطية لا يمكنها أن تتطابق مع أي تصور مثالي للديمقراطية Démocratie idéale.

يعتبر بعض الباحثين أنه لا يمكن وصف دولة ما على أنها ديمقراطية إلا إذا تبنت انتخابات تنافسية وبفرص متساوية للجميع.[2]

وهذا المضمون يتجاوز الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويركز على النظام السياسي وبهذا يقترب إلى مضمون "ديمقراطية الواجهة"، وهو ما تحبذه الدراسات الحديثة عن الديمقراطية وخاصة أعمال"غيليرمو اودونال" Guillermo O'Donnell* التي تفضل المقاربة السياسية في تعريف الديمقراطية باعتبار أن التعاريف الموسعة ليست

---

[1] Giovanni Sartori, **Théorie de la démocratie**, traduction de Christiane Hurtig, paris. Librairie Arman Colin, 1973.pp4.5.

[2] Guillermo O'donnell, «Repenser la théorie démocratique :perspectives latino-américaines », **Revue Internationale de Politique Comparée**,Vol. 8, n°2, 2001,p200.

* - يمكن العودة إلى مقال:

- Guillermo O'Donnell. "Illusions about Consolidation". **Journal of Democracy**. Vol. 7, No. 2, 1996, pp34-51.

مفيدة من الناحية التحليلية، كما أن العلم حسبه لا يستطيع أن يجرد السياقات التاريخية والقيمية والثقافية الموسعة.[1]

يعتبر"جوزيف شومبيتر" Josef Schumpeter رائد هذا التوجه بحيث يقدم تعريفا مقتضبا جدا يختصر فيه الديمقراطية في كونها "مجرد آلية لاختيار القيادة السياسية".

« democracy is mechanism for choosing Political leadership simply a »

ويضيف بأن الديمقراطية هي عبارة عن ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية يمتلك فيها الأفراد القدرة على الاختيار فيما بين عدة متنافسين سياسيين.[2]

فالديمقراطية هنا هي مجرد نظام يتم فيه انتخاب القيادات والحكام عن طريق انتخابات تنافسية. وهو نفس المدلول لتعريف"بوبر" Popper الذي قال بأن الديمقراطية هي: "النظام الذي يغير فيه الشعب الحكومات بدون عنف ودماء". [3]

It is The Only system in which Citizens Can getrid of government without bloodshed .

وهذا الرأي نجده أيضا عند"ادم بيرزورسكي" Adam Przeworski الذي قال بأن الديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة بدون عنف، وهذه القدرة يجسدها الانتخاب الذي يمثل ضمان عدم العودة إلى العنف، وحسبه فإن حق الانتخاب يفرض ضرورة احترام نتائج الانتخابات والديمقراطية ستستمر لأنها نتاج إرادة الشعب، والشعب يشعر دوما

[1] Guillermo O'Donnell, Repenser la théorie démocratique :perspectives latino-américaines »,,op cit, p201.

[2] Josef Schumpeter, **Capitalism, socialism, and democracy**, London: Allen and Unwin, 1976.p260.

[3] – Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub, **the democracy source book**, London : The MIT Press Cambridge, Massachusetts, 2003. p12.

بأنه هو مصدر كل مخرجات السلطة، والديمقراطية شرعية أيضا لأن الشعب يقبل بالقرارات لأنه يعتقد بأنه يساهم في صناعتها.[1]

وعموما حسب "ادم بيرزورسكي" Adam przeworski فإن الديمقراطيات المستقرة هي التي تتوفر على: [2]

– درجة معينة من النمو الاقتصادي.

– تستمر الديمقراطية إذا لم تسيطر قوة سياسية واحدة على النظام.

– تستمر الديمقراطية إذا استمر الناخبون في اختيار حكامهم عن طريق الانتخابات.

وبهذا تكون الديمقراطية مهددة بالانهيار إذا ظهرت قوى تعارض من خارج الأطر المؤسساتية، واستمرارها مرتبط بإعطائها الفرصة الدائمة لجميع القوى التنافسية للدفاع عن مصالحها من داخل الأطر المؤسساتية المتاحة.

ويوافق"صاموئيل هينتنغتون" Samuel Huntington هذا الطرح بقوله بأن: الانتخابات التنافسية Compétitive élections هي جوهر الديمقراطية.[3]

وهذا التوجه كان موضوعا لأعمال"روبيرت دال" Robert Dahl الذي ربط الديمقراطية بعاملي المعارضة والمشاركة، فالمعارضة تعني الانخراط في التنافس الحر والمحمي في الانتخابات، والمشاركة تعني الانخراط في جميع النشاطات الانتخابية ،ويضيف Dahl شرط الحرية المدنيةCivil liberty.[4]

حسب Robert Dahl تقتضي الديمقراطية حكومة مسؤولة أمام خيارات مواطنيها إنها:

---

[1] – Adam Przeworski and all, what makes democracies endure?, **Journal of democracy**, vol 7N=o1, January 1996.p50.

[2] – Ibid, p51.

[3] – Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub, the democracy Source book, op.cit, p31.

[4] – Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub, the democracy Source book, op.cit, p31.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

- تضمن حرية المواطنين لتشكيل خياراتهم.
- وتمنحهم منفذا في السياسة العامة.
- كما تضمن المساواة لهذه الخيارات أمام الحكومة.

كل هذا يقتضي عدة ضمانات مؤسساتية :

- الضمانة الأولى هي نظام انتخابي قائم على الحرية والاقتراع العام الذي لا يقصي أحدا من الاختيار، كما لا يمنع أحدا من حق المساءلة بعد الانتخاب.
- الضمانة الثانية هي حرية التعبير والتحرر من الخوف ومن العقاب.
- الحق في المعلومة وانتقال المعلومة محمي قانونا.
- حرية إنشاء الجمعيات للدفاع عن هذه الحقوق، وحرية إنشاء الأحزاب والمنظمات.

ويؤدي توفر هذه الضمانات إلى إمكانية القول بوجود الديمقراطية، لأن هذه الشروط تغطي الأبعاد الثلاثة للديمقراطية : التنافس Compétition، المشاركة Participation، والحريات المدنية والسياسية Civil and political liberties. [1]

وحسب الكثيرين أصبحت هذه الأبعاد نفسها مداخل للدمقرطة ولتفكيك الأنظمة التسلطية.

يحاول"روبيرت بوتنام" Robert D Putnam إثبات الطروحات السابقة من خلال دفاعه عن العلاقة الطردية بين الالتزام الاجتماعي وفعالية الأداء الحكومي، والعكس كلما تراجع الانخراط الاجتماعي Civil désengagement كلما تراجع أداء الديمقراطية، لذلك قال"بوجو Pogo "لقد التقينا مع عدونا، إنه نحن" " we have met the enemy and he is us". فالقيم الديمقراطية تخلق فكرة أن الآخرين سيفعلون مثلنا، وفي المجتمعات

[1] – George Sorensen, **Democracy And Democratization: Processes And Prospects In A Changing World**. 2 nd Ed, Boulder: Westview Press, 1993, pp 14-16.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

ذات الرأسمال الاجتماعي القوي تصبح الحكومة معبر عنها بالضمير "نحن" وفق مقولة "أنا أدفع الضرائب لأنني أؤمن بأن الجميع يفعل ذلك".[1]

وبعد تطرقنا لبعض مفاهيم الديمقراطية سنحاول في العنصر التالي دراسة الطبيعة العلائقية بين المجتمع المدني والديمقراطية في المجال العربي.

V واقع المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية في المنطقة العربية.

مع ظهور مؤسسات المجتمع المدني وبروزها في المجتمعات الغربية وزيادة دورها اعتبر البعض أن ذلك كان بداية لنهاية هيمنة الدولة وسيطرتها على المجتمع، إلى درجة دفعت بعضهم إلى القول أن المجتمع المدني سيكون بمثابة دولة الظل التي ستضطلع بمسئوليات ومهام كانت من صميم أعمال الدولة التي لن تحتفظ مع هذا المولود الجديد إلا بوظائفها التقليدية المحددة لها، وقد سارعت المجتمعات العربية إلى تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ظنا منها أنه سيكون الملجأ الأساسي لها للوقوف في وجه تعسف السلطة وطغيانها.

وسنحاول فيمايلي تحليل علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني العربي بين ماهو كائن وما يجب أن يكون.

1 - علاقة الديمقراطية والمجتمع المدني العربي: ماهو كائن.

العديد من الأدبيات السياسية التي اهتمت بدراسة واقع المجتمع المدني العربي وعلاقته بالدولة تؤكد تبعيته المطلقة لها، لأنها هي التي أوجدته من أجل خدمة سياساتها، وهذا ما أشار إليه عابد الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان حينما قال: "وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا

[1] - Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub ,the democracy source book, op.cit, pp 165-166.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة".[1]

وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم في كتابه النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، حيث اعتبر أن تحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية يقود إلى نتيجة مفادها ضعف دور المجتمع المدني، وذلك بسبب نزوع الدولة نحو الهيمنة عليه والحد من استقلاليته، وتدخلها المستمر في شؤونه من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليه، مما يحد من فاعليته ويجعله مجرد امتداد للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات.[2]

كما اعتبرت الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع... أما برهان غليون فيصف علاقة المجتمع والدولة بقوله: "أصبحت الدولة مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة، وليس من أجل تعظيم المصالح العامة. وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة. ودفعها ذلك إلى الانكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه". ولذلك فقد اعتمدت في علاقتها مع المجتمع المدني على ثلاث مسارات:[3]

القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها.

إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.

---

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق الذكر، ص 110.

[2] حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 18.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 284-285.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام...إلخ

كل ذلك ساهم في إضعاف فعالية مؤسسات المجتمع المدني

ومن المؤكد أن غياب علاقة صحية صحيحة بين الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي إنما يعكس في جانب مهم منه مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة في الوطن العربي، فهذه الدولة تعاني أزمة حقيقية تتمثل أبرز ملامحها في: عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها على الرغم من تضخمها، وشخصنة الدولة، ففي كثير من الأحيان تتماهى الدولة في شخص الحاكم بكل ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية، فضلا عن غلبة الطابع التسلطي/ الاستبدادي على أجهزة الدولة وسياساتها.[1]

فالدولة العربية الراهنة حسب الدكتور عبد الله العروي ممزقة بين نمطين: سلطاني/مملوكي، وبيروقراطي/عقلاني، وهي تتظاهر كذلك في كليهما. أما سبب التمزق فهو الهوة التي تفصل السياسة عن المجتمع المدني، والسلطة السياسية عن النفوذ والقوة المادية والمعنوية الفعلية في المجتمع، والدولة عن الفرد.[2]

والمجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية، وهذا ما تفتقده الحالة العربية التي تنتشر فيها الأنظمة التسلطية التي تعتمد على الهيمنة والسيطرة على كل الفواعل المجتمعية بما فيها تنظيمات المجتمع المدني.

هذه الهيمنة المطلقة للدولة على تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية أدى إلى إضعاف هذه الأخيرة وفقدانها للفاعلية اللازمة في ربط السلطة بالمجتمع، ونتيجة للطبيعة الريعية للدولة العربية فقد اعتمدت على المداخيل الريعية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها وترميم شرعيتها، بشراء السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار السياسي، ولذلك

[1] حسنين إبراهيم توفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص 231-232.

[2] برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 121.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

كانت علاقة النخب الحاكمة بالمجتمع عموما وبالمجتمع المدني خصوصا علاقة زبونيةune relation clientéliste، وصارت تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية خادمة للسلطة وليس مدافعة عن الشعب.

2 علاقة الديمقراطية والمجتمع المدني العربي: مايجب أن يكون.

بعد تحليلنا للطبيعة العلائقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني في حيز وواقع المجال السياسي العربي، في إطار وصف الواقع وتشخيصه باعتباره يمثل المدرسة الوحيدة التي تعبر عن الحقيقة كما هي لا كما يجب أن يكون سنحاول الآن توضيح الطبيعة النموذجية المثالية لعلاقة الديمقراطية والمجتمع المدني.

فالعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية ليست مجرد علاقة نفي أو إثبات وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر، حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه، المجتمع المدني ليس لا دولة وإنما هو شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة هي شرط وجوده.[1]

وعلى ذلك فإن المجتمع المدني ليس المقصود منه إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة...فليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بينهما...إذ لا وجود للمجتمع المدني دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء الدولة، فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها، ومن ثم فلابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني، وفي الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه. والمجتمع المدني العربي حسب الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله واقع تحت حصار ثلاثي:[2]

[1] جاسم الصغير، نحو علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني. من موقع:
http://www.arabsi.org/attachments/article/2817/.pdf

[2] ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص ص 282،287.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

- الدولة التي لا تثق بالمجتمع.
- الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته.
- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تكاملية، فكل منهما يحتاج الآخر لضمان فاعليته في المجتمع، وهذا ما أغفلت عنه الكثير من الأدبيات العربية التي رأت أن كلا منهما يلغي الآخر، وأن العلاقة بينهما علاقة استئساد وتضاد وليست علاقة تكامل واتحاد.

وهذا ما أشار إليه الدكتور برهان غليون حينما قال: في الواقع يبدو المجتمع المدني في الأدبيات السياسية العربية الحديثة وكأنه وجود قائم بذاته يقف وجها لوجه أمام الدولة، كما تبدو الدولة بالضرورة وكأنها مؤسسة خاصة مستقلة عن المجتمع المدني وقائمة فوقه أو خارجه أو ضده...والواقع أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينفصل كمفهوم مجرد عن مفهوم الدولة، بل هو يشكل العنصر المكمل له، إذ لا وجود لمجتمع مدني، لمفهوم مجتمع مدني دون مفهوم الدولة، والمجتمع المدني ليس شيئا جامدا إنما هو تجريد نظري، أي تحديد لعلاقة الخاص بالعام، والمدني بالسياسي، هدفه فهم تركيب العلاقة الداخلية للسلطة والسياسة في المجتمع.[1]

بعد تعرضنا لكلا الاتجاهين المحددين لطبيعة العلاقة بين الديمقراطية وتنظيمات المجتمع المدني في المجال العربي يتضح أن العلاقة بينهما تتطلب ضرورة البحث في مكانة الدولة وعلاقتها بتلك التنظيمات، والتي أثبتت اغلب التجارب العربية أنها علاقة لا تكافئية، وهذا نتيجة استئساد الدولة وسيطرتها عليه، مما يتطلب ضرورة العمل على إعادة صياغة العلاقة بينهما بما يحقق نوعا من التوازن.

VI المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية:بين المعيقات والآليات

[1] محمد سلام شكري، المرجع السابق الذكر، ص 40.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

سنحاول من خلال دراسة هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تحد من تطوير العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني عربيا، وكذا أهم المقومات التي يمكن أن نعتمد عليها في إعادة ترميم تلك العلاقة.

ومن أبرز المعوقات التي تجعل العلاقة بين الطرفين غير متوازنة تلك القيود التي تضعها الدولة للحد من حرية تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي والمتمثلة فيمايلي:[1]

– قيود قانونية وسياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية، فتصبح السلطة الحاكمة هي المتحكمة. هي التي ترفض من تشاء وتقبل من تشاء.

– قيود مفروضة على نشاط الأحزاب سواء ما تعلق بالاتصال بالجماهير وقيامها بنشاطات كالمؤتمرات أو في ما يخص مصادر تمويلها أو في اتصالاتها الخارجية، ما أسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية.

– الفجوة بين الحكم وأحزاب المعارضة لغياب الحوار وسيادة التوتر والتأزم.

– تدخل الدولة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف سيطرتها عليها، والحد من نشاطها السياسي، وأحيانا من خلال حظر الإضراب وتجريمه واستخدام القوة لفضه ومحاكمة من شارك فيه ودعا إليه.

– قيود متعلقة بشروط تشكيل الجمعيات أو تحديد مجال عملها أو تمويلها. وهذا ما يجعلها لا تخرج عن حدود الدائرة التي رسمتها لها الدولة.

– قيود على الحركة الطلابية وذلك بالاعتماد على أساليب تتعلق بنظم وسياسات التعليم وبآليات تشكيل الاتحادات الطلابية، فضلا عن التصدي لاحتجاجاتها بالقوة.

وتعتمد النظم الحاكمة على عنصر التمويل في السيطرة على المجتمع المدني، وكذا اعتماد المحسوبية في إشراك بعض قوى المجتمع المدني في عملية صنع القرار، إضافة إلى لجوءها إلى تعميق الخلافات والانقسامات داخل أحزاب المعارضة.

[1] حسنين إبراهيم توفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص 229–230.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

هذا بالإضافة إلى بعض المظاهر الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني في الوطن العربي، والتي تحد من فاعليته، ويمكن توضيح تلك المظاهر فيمايلي:[1]

– غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني (لكثرة الانشقاقات والانقسامات خاصة الأحزاب)، وذلك بسبب الصراعات داخلها، أو الاتجاه نحو تسييس العمل النقابي.

– تمويل تنظيمات المجتمع المدني حيث أثيرت قضية التمويل الأجنبي وهذا ما تستغله الدولة لفرض سيطرتها على هذه التنظيمات ما يفقدها استقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات مجرد امتداد لأجهزة الدولة.

– تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني وكذا المجتمع السياسي (العشائرية والقبيلة والطائفية). وهذا ساهم في إضعاف الدولة وتقوية العصبة.

غير أن أكبر عائق ساهم في سيطرة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي هو غياب الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه محمد عابد الجابري حينما قال: أننا إذا كنا نشكو اليوم غياب الديمقراطية غيابا كليا في بعض الدول العربية، وزيف وفشل ماهو قائم من مظاهرها في بعضها الآخر، فلأن الديمقراطية هي من خصوصيات المجتمع المدني، المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطنا، أي عضوا في جماعة بشرية تنظم حياتها مؤسسات ديمقراطية تضمن لكل فرد الحقوق والواجبات نفسها، ويكون فيها الحاكم رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها وبرضاها وليس عن عشيرة أو عصبة من الأقوياء بالمال والسلاح. وهذا ما دفع المفكر فهمي هويدي إلى القول أن ما ينبغي أن ينشغل به الجميع بجانب إقامتهم للهياكل والمؤسسات هو كيفية تقوية مؤسسات المجتمع

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع نفسه، ص ص 225-226.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

المدني بحيث يصبح بمقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديمقراطية، ويصبح العدول عن النهج الديمقراطي أمرا بالغ التكلفة.[1]

وهذا يتطلب ضرورة تجاوز مرحلة بناء ديمقراطية المواجهة وكذا ديمقراطية الواجهة إلى بناء ديمقراطية حقيقية باعتماد إصلاحات فوقية وأخرى تحتية، وهذا ما يمكن أن يساهم في بناء دولة قوية ومجتمع مدني قوي.

فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية كما أنه يشكل ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية، ويمكن فهم هذه العلاقة المتداخلة وفق الاعتبارات التالية:[2]

– تتوسط تنظيمات المجتمع المدني العلاقة بين الدولة والمواطن فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الناتج عن الاحتجاجات والاعتصامات.

– تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتدريب أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية من خلال مساهمة الأحزاب في إعداد وتربية الكوادر السياسية ما يسهم في تجديد النخبة.

– إن تنظيمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازية حديثة بدلا من الولاءات والانتماءات الإثنية التقليدية، ومايترتب عليها من انقسامات قد تشكل تهديدا لكيان الدولة ذاته، وبالتالي فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والسلم الاجتماعي.

– إن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي يستند إليها المجتمع المدني هي الأسس والمعايير نفسها التي تستند إليها الديمقراطية، فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ

[1] شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية. في كتاب: مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص 520-521.

[2] ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي. **مجلة الآداب** الصادرة عن كلية الاداب بجامعة بغداد، العدد 98، 2011، ص ص 702.

التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات فضلا عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات .

وبالمقابل ظهرت بعض الدراسات التي أكدت محدودية دور المجتمع المدني في تعزيز عملية التطور الديمقراطي وذلك للاعتبارات التالية:[1]

– أسباب تتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها، والتي تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، ما يفسح المجال للصراعات والانشقاقات الداخلية، إضافة إلى غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها مما يضعف التنسيق بينها في التعامل مع السلطة الحاكمة والتأثير عليها.

– أسباب تتعلق بطبيعة النظم الحاكمة في الوطن العربي: من خلال غلبة الطابع التسلطي على النظم العربية الحاكمة بدرجات متفاوتة حتى لمن أخذت بالتعددية الشكلية وهذا ما ساهم في فرض قيود على تنظيمات المجتمع المدني.

– أسباب تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية وضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي.

VII خاتمة

في الأخير علينا التأكيد أن بناء علاقة صحية بين الديمقراطية والمجتمع المدني ومعالجة الاختلالات الموجودة بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في المجال العربي يتطلب معالجة العديد من الإشكاليات السياسية الكبرى كمسألة بناء الدولة،دولة المؤسسات والقانون، وهي دولة تمتاز بفاعلية السياسات ورشادة القرارات وعدالة القوانين والإجراءات ونجاح الإصلاحات وتتطلب مشاركة جميع الفعاليات، هذا إضافة الى معالجة أزمة الاستعصاء الديمقراطي الذي تشهده المنطقة العربية. ذلك أن توفر هذه المستلزمات بإمكانها إحداث تفاعل ديناميكي تكاملي عقلاني بين الدولة ومحيطها المجتمعي، إذ تخلق بينهما نوعا من التجانس والتعايش في بيئة آمنة مستقرة.

[1] حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 231–232.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وبعد اجراء الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- غياب الديمقراطية في المجتمعات العربية كان احد الأسباب الرئيسية للميلاد المشوه لتنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما أثر على فاعليتها وحركيتها وجعلها في خدمة من أنشأها وليس في خدمة من أنشأت لأجله.

- بناء علاقة طبيعية صحية بين المجتمع المدني والديمقراطية في الحالة العربية يتطلب ضرورة تعاون مختلف الفواعل المجتمعية (السلطة- الشعب- الاعلام.....)، ويحتاج إلى ضرورة نشر الوعي بالأهمية البالغة لوجود مجتمعات مدنية فاعلة تساهم في تحقيق تطور وازدهار المجتمع وتحافظ على استقراره.

- طرح مسألة علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في الحالة العربية يتطلب ضرورة احترام الخصوصيات التي تثيرها بيئة المجتمعات العربية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

2- حمدي عبد الرحمان وآخرون، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي**. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004.

3- حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

4- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

5- مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006..

6- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

7- علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

8- عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**. ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

9- قدوسي محمد، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2015.

10- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

المجلات العلمية:

11- ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي. **مجلة الآداب** الصادرة عن كلية الاداب بجامعة بغداد، العدد 98، 2011.

12- محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي). **مجلة عالم الفكر**، المجلد 36، أفريل-يونيو 2008.

الدراسات غير المنشورة:

13- خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا. **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص الدراسات الافريقية**. جامعة الجزائر 03، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

14- George Sorensen, **Democracy And Democratization: Processes And Prospects In A Changing World.** 2 nd Ed, Boulder: Westview Press, 1993.

15- Giovanni Sartori, **Théorie de la démocratie**, traduction de Christiane Hurtig, paris. Librairie Arman Colin, 1973.

16- Josef Schumpeter, **Capitalism, socialism, and democracy**, London: Allen and Unwin, 1976.

17- Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub**, the democracy source book**, London : The MIT Press Cambridge, Massachusetts, 2003.

Articles :

18- Adam Przeworski and all, what makes democracies endure?, **Journal of democracy**, vol 7N=o1, January 1996.

19-Guillermo O'donnell, «Repenser la théorie démocratique :perspectives latino- américaines », **Revue Internationale de Politique Comparée**,Vol. 8, n°2, 2001,

20- Guillermo O'Donnell. "Illusions about Consolidation". **Journal of Democracy**. Vol. 7, No. 2, 1996.

المواقع الإلكترونية:

21- امحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية". من موقع:

berkouk-mhand.yolasite.com/.../

22- جاسم الصغير، نحو علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني. من موقع:

http://www.arabsi.org/attachments/article/2817/.pdf

23- غازي الصوراني، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل - الجزء الثاني. نقلا عن: المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 357. من موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139